جامعة القاهرة
كليـــة الحقـــوق
قسم القانون التجاري والبحري

الاستحواذ وأثره على المنافسة في المعاملات التجارية

"دراسة مقارنة"

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

حسام محمد سيد سعد سرور

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد — **رئيسًا**

أستاذ القانون التجاري والبحري- عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الباقي أبو صالح — **مشرفًا وعضوًا**

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق– جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ هاني صلاح سري الدين — **عضوًا**

أستاذ القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق– جامعة القاهرة

١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م

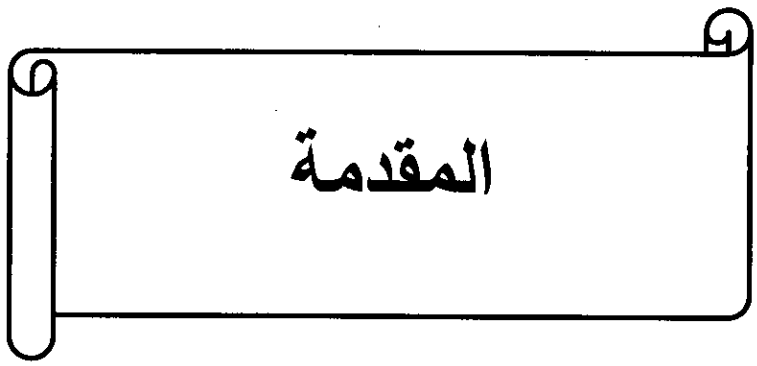
المقدمة

المقدمة

يشهد العالم اليوم نظامًا اقتصاديًا جديدًا، أفرزته التطورات الجذرية في كافة المجالات: السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وكان في مقدمتها، التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات التي أحدثت تغيرات غير مسبوقة بمعدلات متسارعة لم يشهدها المجتمع الإنساني من قبل، وذلك على جميع المستويات، فقد حققت الثورة التكنولوجية طفرة معرفية ومعلوماتية، ونموًا في الاتصالات لتحقيق تقارب بين أطراف كوكب الأرض، وجعله أكثر اندماجًا، كما أن من أهم الآثار الشمولية لهذه الثورة أنها جعلت العالم أكثر ترابطًا وتماسكًا، ونقلته نقلة فريدة من نوعها؛ بزغ عنها نظام اقتصادي عالمي جديد؛ كان من أهم خصائصه؛ التطور المتلاحق؛ حيث شكلت الحرية الاقتصادية وإزالة العوائق أبرز سماته، إذ سهلت حركة الأفراد، ورأس المال، والسلع، والخدمات، وجعلت المسافات تنقلص، والزمان والمكان ينكمشان، والتحولات سريعة بدرجة مذهلة[1]، مما كان له أبلغ الأثر -بلا شك- في إحداث تحولات جوهرية ذات آثار بعيدة المدى؛ تمثلت في اتجاه معظم دول العالم نحو تحرير التجارة والصناعة، وتشجيع روح المنافسة بين الشركات التجارية المختلفة، وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية، وعملقة تلك الشركات، في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة تمتد إلى أطراف العالم كافة[2].

وفي ظل إدراك العالم كُلِّهِ، لهذه التحديات الجديدة التي نتجت عن هذا النظام الداعم لحرية التجارة والمنافسة بين المؤسسات والشركات التجارية كان لزامًا عليها مواكبتها بأن تنتهج استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية تتناسب مع الوتيرة المتسارعة لهذه المتغيرات، وفي إطار هذا المناخ سعت الشركات إلى التسابق في التنافس فيما بينها؛ وتكافح من أجل التحسين والتجديد لتدعيم رؤوس أموالها وضمان كفاءة إطاراتها لملاحقة هذه التطورات، والسير في ركابها، حتى أصبحت ولم تزل المنافسة بين الشركات أمرًا طبيعيًا ومبدأ أساسيًا في عالمي الاقتصاد والقانون، وليس هذا فحسب بل أضحت هذه المنافسة غير مقتصرة على المنافسة الداخلية فحسب، بل امتد نطاقها أيضًا إلى الصعيد الدولي؛ فالاحتفاظ بالسوق المحلي لم يعد قادرًا على مجابهة تلك التطورات، وأصبح مهددًا من منتجين بالخارج ما لم تتم المسارعة من جانب تلك الشركات للوصول إلى حلول استراتيجية للبقاء، والتي تندرج كلها تحت إحدى صور التجمع، سواء أكان اندماجًا، أو تملكًا، أو حيازةً، أو تحالفاتٍ استراتيجية[3].

---

(1) راجع: د. هيفاء عبد الرحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٠، ص ١٠٣.

(2) انظر: د. عبد الحكيم جمعة، الاحتكار في مصر وتأثيره على النشاط الاقتصادي في مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة التاسعة والأربعون، يوليو ٢٠٠٨، ص ٢٦٦.

(3) Ress, B, Financial Analysis, New York, Prentice Hall,1990, p. 342.

وفي المعنى ذاته: د. كيلاني عبد الراضي محمود، التجمع ذو الغاية الاقتصادية" دراسة في القانون الفرنسي، دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٩، ص ٣ وما بعدها.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	ج
الفصل التمهيـدي: الاستحواذ والمنافسة	١
المبحث الأول: ماهية الاستحواذ	٥
المطلب الأول: مفهوم الاستحواذ	٧
المطلب الثاني: الاستحواذ كوسيلة للتركز الاقتصادي	١٥
المبحث الثاني: ماهية المنافسة	٣٠
المطلب الأول: مفهوم المنافسة	٣٠
المطلب الثاني: أهداف المنافسة	٣٤
الباب الأول الأحكام العامة للاستحواذ	٤١
الفصل الأول: الباعث على الاستحواذ وإيجابياته وسلبياته	٤٣
المبحث الأول: الباعث على الاستحواذ	٤٥
المطلب الأول: زيادة القدرة التنافسية ومواكبة التطورات العالمية	٤٧
المطلب الثاني: السيطرة والاحتكار	٥٤
المطلب الثالث: مُناهضة السيطرة والاحتكار	٦٣
المطلب الرابع: تفادي المصاعب المالية	٦٨
المبحث الثاني: إيجابيات الاستحواذ وسلبياته	٧٥
المطلب الأول: إيجابيات الاستحواذ	٧٦
المطلب الثاني: سلبيات الاستحواذ	٩٨
الفصل الثاني: طرق الاستحواذ	١٠٧
المبحث الأول: الاندماج	١٠٨
الفرع الأول: تعريف الاندماج	١٠٩
المطلب الأول: ماهية الاندماج	١٠٩
الفرع الثاني: التمييز بين الاندماج والأنظمة القانونية قريبة الشبه منه	١١٣
المطلب الثاني: صور الاندماج	١٢١

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: إجراءات الاندماج	١٢٩
الفرع الأول: مشروع عقد الاندماج	١٣١
الفرع الثاني: تقييم أصول وخصوم الشركات الراغبة في الاندماج	١٤٠
الفرع الثالث: صاحب الاختصاص بالموافقة على الاندماج والأغلبية اللازمة لذلك	١٤٨
المطلب الرابع: الآثار القانونية المترتبة على الاندماج	١٥٨
الفرع الأول: أثر الاندماج على الشركة المندمجة	١٦٠
الفرع الثاني: أثر الاندماج على الشركة الدامجة	١٦٦
المبحث الثاني: عروض الشراء	١٧١
الفرع الأول: تعريف عرض الشراء	١٧٣
المطلب الأول: ماهية عرض الشراء	١٧٣
الفرع الثاني: الغايات والمبادئ العامة التي تحكم عروض الشراء	١٨٣
المطلب الثاني: الأنواع المختلفة لعروض الشراء	١٩٦
الفرع الأول: المرحلة السابقة على تقديم عرض الشراء والالتزامات الواقعة على الأشخاص المعنية به	٢١٨
المطلب الثالث: القواعد الإجرائية لعروض الشراء	٢١٨
الفرع الثاني: إيداع مشروع العرض ومذكرة المعلومات لدى الهيئة وإعلام المساهمين والجمهور بها	٢٢٣
الفرع الثالث: الإعلان عن عرض الشراء ومدة سريانه والتزامات الأشخاص المعنية خلال هذه الفترة	٢٣٠
الفرع الرابع: تعديل وسحب عرض الشراء وتنفيذ أوامر البيع الخاصة به	٢٣٦
المطلب الرابع: الآثار المترتبة على عروض الشراء	٢٤٣
الفرع الأول: أثر عروض الشراء على الشركة المستحوذة	٢٤٤
الفرع الثاني: أثر عروض الشراء على الشركة المستحوذ عليها	٢٤٦
الباب الثاني: أثر الاستحواذ على حرية المنافسة	٢٦١
الفصل الأول: الإطار العام للمنافسة	٢٦٣
المبحث الأول: المنافسة الحرة ومدى إعمالها	٢٦٤
المطلب الأول: ماهية المنافسة الكاملة	٢٦٥

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: شروط المنافسة الكاملة	٢٧١
المبحث الثاني: التنظيم القانوني لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	٢٨٢
المطلب الأول: الأسباب الداعية لنشأة التشريعات المنظمة لحماية المنافسة	٢٨٣
الفرع الأول: الممارسات الاحتكارية التي تحظرها قوانين المنافسة	٢٩٨
المطلب الثاني: الممارسات الاحتكارية في التشريعات المنظمة لحماية المنافسة والممارسات المستثناة منها	٢٩٨
الفرع الثاني: الممارسات الاحتكارية المستثناة من قوانين المنافسة	٣١١
الفصل الثاني: تقييد الاستحواذ لحرية المنافسة	٣٢٣
المبحث الأول: المركز المسيطر للمستحوذ	٣٢٥
الفرع الأول: تعريف المركز المسيطر	٣٢٦
المطلب الأول: مفهوم المركز المسيطر وأنواعه	٣٢٦
الفرع الثاني: أنواع المركز المسيطر	٣٣٣
المطلب الثاني: دلائل وجود المركز المسيطر	٣٤٠
الفرع الأول: ارتفاع حصة الشخص المستحوذ داخل السوق	٣٤١
الفرع الثاني: موانع دخول السوق	٣٤٦
الفرع الثالث: عدم وجود البديل	٣٥٢
الفرع الرابع: دلائل أخرى مكملة على وجود المركز المسيطر	٣٥٤
المطلب الثالث: المركز المسيطر للمستحوذ والسوق المعنية	٣٥٧
الفرع الأول: المركز المسيطر للمستحوذ والسوق السلعية	٣٥٩
الفرع الثاني: المركز المسيطر للمستحوذ والسوق الجغرافية	٣٦٢
المبحث الثاني: إساءة استخدام المستحوذ لمركزه المسيطر في المنافسة التجارية	٣٦٧
الفرع الأول: تعريف الإساءة	٣٦٩
المطلب الأول: مفهوم إساءة استخدام المركز المسيطر والتأصيل القانوني لها	٣٦٩
الفرع الثاني: التأصيل القانوني لفكرة الإساءة	٣٧٢
المطلب الثاني: شروط تحقق إساءة استخدام المستحوذ لمركزه المسيطر	٣٨١
المبحث الثالث: الممارسات الاحتكارية التي تجسد إساءة استخدام المستحوذ لمركزه المسيطر	٣٨٦

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: الممارسات الاحتكارية على أساس السوق	٣٨٧
المطلب الثاني: الممارسات الاحتكارية على أساس السعر	٣٩٣
المطلب الثالث: الممارسات الاحتكارية على أساس التعامل	٤٠٨
المطلب الرابع: الممارسات الاحتكارية على أساس استغلال التبعية الاقتصادية	٤٢٧
المبحث الرابع: الآليات القانونية لمجابهة إساءة استخدام المستحوذ لمركزه المسيطر	٤٣٤
الفرع الأول: الجهات المعنية بإنفاذ قوانين حماية المنافسة	٤٣٦
المطلب الأول: الجهات المعنية بإنفاذ قوانين حماية المنافسة والتدابير المقررة لها	٤٣٦
الفرع الثاني: التدابير المقررة للجهات المعنية بإنفاذ قوانين حماية المنافسة	٤٥٨
الفرع الأول: المسئولية الجنائية للمستحوذ لإساءة استخدام مركزه المسيطر	٤٦٥
المطلب الثاني: المسئولية الجنائية والمدنية للمستحوذ لإساءة استخدام مركزه المسيطر	٤٦٥
الفرع الثاني: المسئولية المدنية للمستحوذ لإساءة استخدام مركزه المسيطر	٤٨٠
الخاتمة ونتائج البحث	٤٩٣
المصادر والمراجع	٥٠٣
فهرس لموضوعات	٥٣٩

❁❁❁❁❁❁

المستخلص

في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الداعم لحرية المنافسة والتجارة؛ أصبحت المنافسة بين الشركات أمرًا طبيعيًا ومبدأ أساسيًا في عالمي الاقتصاد والقانون، وفي ظل إدراك الشركات لهذه التحديات الجديدة كان لزامًا عليها مواكبتها بأن تنتهج استراتيجيات جديدة تتناسب مع الوتيرة المتسارعة لهذه المستجدات، وأضحى الاستحواذ هو السبيل الأمثل لمواجهة مثل هذه المتغيرات، وقد ترتب على ذلك إحداث الكثير من عمليات الاستحواذ حتى أخذت تلك العمليات في التصاعد حتى وصلت إلى أرقامًا قياسية ؛ حيث وصلت المبالغ والأحجام إلى مستويات غير مسبوقة في وقتنا الراهن، ولقد لوحظ أن الأثر الناجم عن سلوك بعض الشركات لم يكن إيجابيًا ولا مرغوبًا فيه وبعيد كل البعد عن المنافسة الحرة، حيث لجأت الكثير من تلك الشركات إلى عمليات الاستحواذ من أجل إحكام السيطرة على الأسواق المعنية؛ الأمر الذي من شأنه تقيد حرية المنافسة عند إساءة استخدام هذه السيطرة.

****